

بنسبة نمو 62 في المئة

«الكويتية للاستثمار» تحقق 20.1 مليون دينار أرباحاً صافية في 2019

نهاية السنة 1.184 دينار كويتي بعد توزيع 50 فلس للوحدة أو 5 في المئة من القيمة الاسمية للوحدة. وحقق الصندوق عائد كلي منذ التأسيس بلغت نسبته 329% أي ما يعادل 18.1% كمعدل عائد سنوي. كما حقق صندوق الكويت الاستثماري عائدًا جيدًا خلال عام 2019 بلغت نسبته 14.6%، فيما شهد صندوق الأثير للاتصالات أداءً جيدًا خلال السنة، حيث بلغ عائد السنة ما نسبته 13.03% متفوقاً على أداء المؤشر SP لشركات الاتصالات العربية والذي سجل 8.79 في المئة خلال عام 2019. كما نوه إلى أن المحافظ الاستثمارية المحلية المدارة من قبل الشركة الكويتية للاستثمار تمكنت من التميز في أداءها خلال العام الماضي وحصلت عوائد إيجابية بنسبة 24 في المئة متفوقة على الأداء العام لسوق الكويت للأوراق المالية والذي سجل 23.68 في المئة. وبالنسبة للمحافظ العالمية فقد ارتفعت الأسهم في بداية عام 2019 وانتهت بنفس القوة، حيث تحققت مكاسب في جميع فئات الأصول مما جعلها واحدة من أفضل السنوات للأسواق المالية وعزز هذا الأداء التوزيع المدروس للأصول والمخاطر بالفصل الطرق للمهنية، وكانت السنة قياسية بالنسبة لمحفظة الشركة حيث بلغ الأداء في نهاية العام 35.27% متفوقاً على المؤشر البالغ 25.19%.

السبيعي: نتمتع بمركز مالي قوي وإمكاناتنا تمنحنا الريادة في قطاع الاستثمار

الصفقات ما يتجاوز بقليل 90 مليون يورو، حيث تحقق عائدات تفوق 7 في المئة، لافتاً إلى أن العقارات المستحوذ عليها تتميز بموقعها الاستراتيجي في أكبر المدن الألمانية: فرانكفورت التي تحظى باحتضانها للقطاع المالي الأوروبي، وكذلك دوسلدورف التي تعتبر ثالث نطاق إقليمي أوروبي من حيث عدد الاستثمارات الأجنبية. وحول أداء الصناديق الاستثمارية المحلية التي تديرها الشركة لفت السبيعي إلى أنها واصلت تحقيق العوائد الإيجابية خلال 2019، فقد حقق صندوق الرائد للاستثمار (الصندوق الأكبر في الكويت من حيث صافي قيمة الأصول) عائدًا إيجابيًا خلال السنة، بارتفاع صافي قيمة وحدة الصندوق بنسبة 17.6% لتسجل



بندر السبيعي

ومشاريعها في الأسواق المحلية والعالمية التي تتواجد فيها، إذ يصل حجم أصول الشركة 293 مليون دينار، فيما إجمالي الأصول المدارة نحو 2.1 مليار دينار كما في ديسمبر الماضي.

في هذا السياق أوضح السبيعي أن الشركة نجحت في الاستحواذ على ثلاثة عقارات أوروبية وتحديداً في ألمانيا وذلك خلال عامي 2018 و 2019 متوافقة مع الاحتياجات الاستثمارية، وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه



يوسف العلي

الشركة الجديدة التي جرى اعتمادها للسنوات من 2020 إلى 2024 تركز على الرؤية المستقبلية للشركة وتطوير السياسة الاستثمارية لها عن طريق تعزيز بعض الأنشطة المدرة للدخل وإعادة توزيع بعض استثمارات الشركة جغرافياً و نوعياً وخصوصاً في البلدان التي تتمتع باقتصاد قوي ومخاطر قليلة، وكذا ما تبناها من إجراءات في إعادة الهيكلة

المحددة والصين، إلى جانب حالة عدم اليقين التي كرسها الملحة للحد من مخاطر انتقالها عن الاقتصاد الأوروبي، إلا أن الأداء القياسي للشركة تغلب على هذه التحديات، وكذا نقة في الرؤية التي تعمل من خلالها الإدارة التنفيذية وقدرتها على تحقيق أهداف هذه المرحلة باقتدار، بما يحافظ على حقوق المساهمين وتطلعات العملاء.

العلي : الشركة حققت أداءً قياسياً في كل مؤشراتهما المالية العام الماضي

دينار لتصل إلى 126 مليون دينار حتى نهاية ديسمبر الماضي مقارنة بالعام 2018. وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 15 % عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019. وتابع بقوله: «بذلك يصل حجم التوزيعات النقدية على مساهمي الشركة عن السنوات الست الأخيرة من 2014 حتى 2019 إلى 34 مليون دينار. وبنسبة 62 % من رأسي مال الشركة». وقال: إن الكويتية للاستثمار استطاعت عبور هذه الفترة للفصلية بنجاح كبير، فبرغم استمرار تباطؤ النمو العالمي والخلاف التي لازمت الأسواق طوال العام إلى إثر الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم الولايات

مملكة المتحدة والصين، عن ارتفاع إجمالي الأرباح الصافية للمجموعة إلى 20.1 مليون دينار من بينها 17.5 مليون دينار صافي ربح خاص بمساهمي الشركة الأم، وذلك للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2019 بنسبة نمو 62 في المئة وبربحية 32 فلساً للسهم الواحد، بالمقارنة مع أرباح قدرها 12.4 مليون دينار وربحية سهم 18 فلساً في 2018. لتقفز الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة 78 في المئة، كما بلغت نسبة نمو أرباح التشغيل في 60 في المئة مقارنة بعام 2018.

«المركزي» عرض النقد بمفهومه الواسع ينخفض 0.2 في المئة خلال ديسمبر الماضي

مشاركة خليجية حلقة نقاشية يستضيفها البنك المركزي عن التكنولوجيا المالية



جانب من الحلقة النقاشية

البنية التحتية للسوق المالي والعمليات الرقمية للبنوك المركزية. وتأتي استضافة بنك الكويت المركزي لهذه الحلقة النقاشية في إطار سلسلة الحلقات النقاشية السنوية التي ينظمها بنك الكويت المركزي بهدف تطوير قدرات العاملين في مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية وإطلاعهم على آخر المستجدات في مجال الرقابة المصرفية انطلاقاً من أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات النقد والبنوك المركزية في إطار جهود المحافظة على الاستقرار المالي، وهو ما يتطلب تعزيز قدرات الكوادر العاملة في البنوك المركزية ومؤسسات النقد وتنميتها وفق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

المالية FinTech، بالإضافة إلى القواعد التنظيمية الخاصة بها ومخاطر تلك التقنيات والتحديات التي تواجهها، إلى جانب تصارب الدول الخاصة بالبيئات التجريبية الرقابية (Regulatory Sandboxes) لدعم المبادرات المبتكرة. وتسلط الحلقة النقاشية الضوء على الأصول المشفرة، وعمليات الطرح الأولي الخاص بها Initial Coin Offering (ICO) وعمليات تبادلها، والأساليب التنظيمية والرقابية عليها، والتأثيرات المالية للعمليات الرقمية المستقرة (Stable Coins)، بالإضافة إلى مناقشة الاستعانة بمصادر خارجية، والتعاون مع الشركات الكبرى في المجال التقني من قبل المؤسسات المالية، كما ناقشت

في إطار الجهود المستمرة التي يبذلها بنك الكويت المركزي لتدريب الكوادر الوطنية والخليجية وتعزيز أساليب الرقابة المصرفية وتطبيق أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية في هذا الشأن، يستضيف بنك الكويت المركزي حلقة نقاشية رفيعة المستوى تتناول قضايا مشتركة حول التنظيم والرقابة على التكنولوجيا المالية، يعقدها مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)، خلال الفترة من 10 إلى 13 فبراير 2020، بمشاركة ممثلين من البنوك المركزية ومؤسسات النقد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتتناول الحلقة النقاشية آخر التطورات في مجال التقنيات

(مليون دينار - Million Dinars)			
2018	2019		التغير
Des ديسمبر	Nov نوفمبر	Des ديسمبر	
38000.4	38219.2	38129.2	أرباح قبل (2)
0.7	-0.7	-0.2	التغير عن الشهر السابق (%)
4.0	-0.3	-1.2	التغير عن الشهر السابق (%)
4.0	-1.0	-1.2	التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)
10788.1	11782.8	11606.7	البنك المركزي
-4.1	4.3	-1.5	أرباح قبل (2)
12.8	4.8	7.6	التغير عن الشهر السابق (%)
12.8	9.2	7.6	التغير عن الشهر السابق (%)
10408.2	11423.4	11266.6	التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)
-4.7	4.1	-1.4	صافي الموجودات الأجنبية
11.6	4.6	8.2	أرباح قبل (2)
11.6	9.8	8.2	التغير عن الشهر السابق (%)
3542.3	2172.3	2072.3	التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)
0.0	-8.4	-4.6	رصيد أدوات الدين العام
-25.2	-28.7	-41.5	أرباح قبل (2)
-25.2	-28.7	-41.5	التغير عن الشهر السابق (%)
66537.6	70645.4	71021.3	التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)
1.9	1.2	0.3	البنوك المحلية
4.9	8.2	6.7	أرباح قبل (2)
4.9	6.2	6.7	التغير عن الشهر السابق (%)
7713.2	7839.3	7975.7	التغير عن الشهر السابق (%)
7.6	1.2	1.7	صافي الموجودات الأجنبية
8.0	9.3	3.4	أرباح قبل (2)
8.0	1.6	3.4	التغير عن الشهر السابق (%)
36851.2	36381.6	36239.5	التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)
34234.5	33696.5	35707.8	ودائع القطاع الخاص المتمم
0.8	-0.2	0.0	أرباح قبل (2)
4.8	-0.8	-1.3	التغير عن الشهر السابق (%)
4.8	-1.0	-1.5	التغير عن الشهر السابق (%)
2016.7	2085.1	2531.6	التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)
-0.9	-4.3	-5.7	مخصصات الأجنبية
-4.3	1.7	-3.3	أرباح قبل (2)
-4.3	2.6	-3.3	التغير عن الشهر السابق (%)
			التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)

جدول بياني توضيحي

المنتهية في ديسمبر الماضي ليبلغ 7.1 مليار دينار (نحو 23.4 مليار دولار) في حين هبطت ودائع لأجل لدى (المركزي) بنسبة 8.7 في المئة لتبلغ مليار دينار (نحو 6.6 مليار دولار).

وأشارت الإدارة بأن أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين (حجم الائتمان المصرفي الممنوح) ارتفعت في ديسمبر الماضي 0.5 بالمئة عن مستواها المسجل في نوفمبر السابق لتبلغ 38.4 مليار دينار (نحو 126.7 مليار دولار).

وذكرت أن متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة استقر عام واحد استقر عند 3 في المئة مشيرة إلى ارتفاع تمويل الواردات الكويتية في ديسمبر بنسبة 35.9 في المئة في حين استقر متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي عند 303.4 فلس لكل دولار.

ويقصد بعرض النقد بمعناه الضيق حجم النقد للعمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المودعة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب.

ويشمل عرض النقد بمفهومه الواسع إضافة إلى النقود الجارية حسابات ودائع الأجل وحسابات التوفير.

أظهرت أرقام صادرة عن بنك الكويت المركزي أمس الاثنين انخفاض عرض النقد بمفهومه الواسع (ن 2) بنسبة 0.2 في المئة في شهر ديسمبر الماضي على أساس شهري مسجلاً 38.1 مليار دينار كويتي (نحو 125.7 مليار دولار أمريكي). وقالت إدارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول إحصائية إن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي استقرت في ديسمبر الماضي عند 33.7 مليار دينار (نحو 111 مليار دولار).

وأضافت أن ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية تراجعت بنسبة 5.7 في المئة لتبلغ 2.5 مليار دينار (نحو ثمانية مليارات دولار) ليبلغ إجمالي ودائع القطاع الخاص 36.2 مليار دينار (نحو 119.4 مليار دولار).

وبينت أن إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار المتمثل بسندات (المركزي) في شهر ديسمبر الماضي استقرت عند مستوى 2.97 مليار دينار (نحو 9.8 مليار دولار).

وأشارت إلى أن إجمالي موجودات البنوك المحلية ارتفع بنسبة 0.5 في المئة ليسجل نحو سبعة مليارات دينار (نحو 23 مليار دولار).

وأوضحت أن صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية ارتفع 1.1 في

البورصة: «العام» ينخفض و«الرئيسي 50» يرتفع 6.6 نقاط

صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية. ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

والانظمة) و(أرزان) و(بيان) و(آسيا) الأكثر انخفاضاً. وتطبق شركة بورصة الكويت حالياً الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل للتداول (رييتس) وهي

تمت عبر 3362 صفقة نقدية بقيمة 7.3 مليون دينار (نحو 24.8 مليون دولار). وكانت شركات (وناق) و(إيما فنانق) و(تصدين ع) و(السهال) و(سكب د) الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم (إيتروجلف) و(أرزان) و(آن) و(خليج ب) و(أبلي متحد) الأكثر تداولاً فيما كانت شركات (معادن)

ليصل إلى مستوى 6892.8 نقطة بنسبة 0.95 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 44.6 مليون سهم تمت عبر 3084 صفقة بقيمة 22.4 مليون دينار (نحو 76.4 مليون دولار). وارتفع مؤشر (الرئيسي 50) الجديد 6.6 نقطة ليصل إلى مستوى 4979.8 نقطة عبر كمية أسهم بلغت 149.5 مليون سهم

140.3 مليون دولار أمريكي). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 3.6 نقطة ليصل إلى مستوى 4859.4 نقطة بنسبة 0.7 في المئة عبر كمية أسهم بلغت 170.5 مليون سهم تمت عبر 4238 صفقة نقدية بقيمة 8.3 مليون دينار (نحو 28.2 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الأول 66.04 نقطة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض المؤشر العام 42.8 نقطة ليبلغ مستوى 6210.4 نقطة بنسبة 0.6 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 215.2 مليون سهم تمت من خلال 7322 صفقة نقدية بقيمة 30.7 مليون دينار كويتي (نحو

اللائحة على انخفاض المؤشر العام 42.8 نقطة ليبلغ مستوى 6210.4 نقطة بنسبة 0.6 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 215.2 مليون سهم تمت من خلال 7322 صفقة نقدية بقيمة 30.7 مليون دينار كويتي (نحو

اللائحة على انخفاض المؤشر العام 42.8 نقطة ليبلغ مستوى 6210.4 نقطة بنسبة 0.6 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 215.2 مليون سهم تمت من خلال 7322 صفقة نقدية بقيمة 30.7 مليون دينار كويتي (نحو